



رئاسة الجمهورية

م / المصادقة على نتائج انتخاب مرشحين لمجلس النواب

تحية طيبة

الحاقاً بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٣١/ ت. ق. ٢٠١٤) المؤرخ في ٢٠١٤/٦/١٦ .  
فقد شكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٦ برئاسة القاضي السيد محدث محمود  
عضوية كل من القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد  
وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقيشبي وعبد صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس  
وحسين أبو ألتمن وعقدت جلستها صباح يوم ٢٠١٤/٦/٢٦ للنظر في طلب المصادقة على  
المرشحين رعد حميد كاظم الدهلكي وسليم عبدالله الجبوري الذين ارجأتم المصادقة على فوزهما  
بموجب قرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٣١/ ت. ق. ٢٠١٤) في ٢٠١٤/٦/١٦ نوجود قضايا  
تحقيقية ضدهما . ولتصدور قرارات بالافراج عن السيد سليم عبدالله الجبوري عن تلك القضايا حسب  
كتاب محكمة التحقيق المركزية المرقم (١٣٤٧٣) في ٢٠١٤/٦/٢٤ واكتسابها درجة البتات  
بتصديقها تمييزاً بموجب قرارات هيئة الجنائيات في المحكمة الجنائية المركزية في بغداد بصفتها  
التمييزية المرقمات (٣٠٨/ ت. ق. ٢٠١٤ و ٣٠٩/ ت. ق. ٢٠١٤ و ٣١٠/ ت. ق. ٢٠١٤) المؤرخات في  
٢٠١٤/٦/٢٥ . ولتصدور قرار بالافراج عن السيد رعد حميد كاظم الدهلكي من محكمة التحقيق  
المركزية بموجب كتابها المرقم (١٣٥٨٣) في ٢٠١٤/٦/٢٥ واكتساب القرار درجة البتات بعدم  
الطعن فيه تمييزاً من قبل الادعاء العام لموافقته للقانون .

وبناءً على الطلبين المقدمين من السيدين سليم عبدالله الجبوري و رعد حميد كاظم الدهلكي بتاريخ  
٢٠١٤/٦/٢٥ للمصادقة على نتائج ترشيحهما الى عضوية مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٤ .  
فقد اجتمعت المحكمة الاتحادية العليا ودقت قوائم المرشحين وقراري الافراج عن المرشحين  
المذكورين وتوصلت الى الاتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

كوٌّ مارى عبارة  
داد كاير بالآي ئيتبيهادى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤/٣٤ ت. ب. ق

المصادقة على النتائج النهائية لعضوية مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٤ للفائزين رعد حميد كاظم الدهلكي وسليم عبدالله الجبوري . وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٤/٦/٢٦ .

الرئيس  
مدحت محمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
عبد صالح التميمي

العضو  
ميغانيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو المتن

نسخة منه إلى :

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات - الحقائق بقرارنا المشار إليه اعلاه مع التقدير .